

الملحق 4 على الويب:

المسارات اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وإتاحة أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع

- 1- للسنة الخامسة على التوالي، تشترك منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية في إصدار التقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. وبالإضافة إلى تقديم أول تقييم شامل لحالة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في عام 2020 بالاستناد إلى بيانات جديدة جُمعت من حول العالم خلال سنةٍ تأثرت بشدّة بجائحة كوفيد-19، يتمثل التطور الرئيسي في إصدار هذا العام في تحديد ستة مسارات ينبغي اتباعها من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية.
- 2- وقد أدت عدة عوامل محرّكة رئيسية إلى انحراف العالم عن المسار المطلوب لإنهاء الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله في العالم بحلول عام 2030، حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وفي الوقت الراهن، تزيد الجائحة وتدابير الاحتواء المتصلة بها من صعوبة تحقيق هذا الهدف. ويقترح التقرير ستة مسارات للتحويل، من أجل التصدي تحديداً للعوامل المحركة الرئيسية خلف انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أي: النزاعات، وتقلبات المناخ والظواهر المناخية القسوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي.
- 3- وتطرح هذه العوامل المحركة الرئيسية تحديات هائلة للأمن الغذائي والتغذية إذ أنها قابلة لأن تستمر في الظهور مستقبلاً، وهي كثيراً ما تطرأ مجتمعةً. ومن المتوقع للظواهر المناخية القسوى أن تزداد تواتراً وشدّة. كما تشير الأدلة على أن انعدام المساواة في الدخل قد تدهور وفاقم التداعيات السلبية لتلك العوامل المحركة.
- 4- ولكي تتمكن البلدان من القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، ثمة حاجة إلى حلول جديدة هادفة وشمولية من أجل التصدي للتأثيرات السلبية لهذه العوامل المحركة الرئيسية والتخفيف من وطأها. وستحتاج البلدان إلى نهج للنظم الزراعية والغذائية وحافظات للسياسات العامة والاستثمارات كفيلة برفع التحديات المحددة المتصلة بهذه العوامل المحركة الرئيسية.
- 5- وإن كلاً من تلك العوامل المحركة الرئيسية فريد من نوعه، بيد أن أحدها يتفاعل مع الآخر ويولد تأثيرات متعددة ومضاعفة في مختلف مكونات النظم الزراعية والغذائية. وتتوجب معالجة تعقيد تلك العلاقات وتأثيراتها لتحويل تلك النظم على نحو فعال. ويجب أن يكون بناء القدرة على الصمود بوجه النزاعات والظواهر المناخية القسوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، فضلاً عن معالجة الفقر وأوجه انعدام المساواة وتوليد المحفزات المناسبة لتحقيق أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة، اعتباراً رئيسياً في تحويل النظم الزراعية والغذائية الكفيل بوضع العالم على المسار المطلوب نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله.
- 6- ويتطلب هذا التحويل تخطي الاكتفاء بالسياسات القطاعية المجزأة للانتقال إلى نهج جديد يقرّ بالعلاقات وبالتكامل بين السياسات - أي بناء حافظة من السياسات العامة والاستثمارات والتشريعات العابرة للقطاعات التي

بوسعها أن تعالج بشكل وافٍ العوامل المحركة الرئيسية التي تعمل عبر النظم الزراعية والغذائية على حساب الأمن الغذائي والتغذية.

7- وتمثل الخطوة الأولى التي يتعين على البلدان اتخاذها من أجل بناء حافظة من السياسات والاستثمارات والتشريعات، في إجراء تحليل وتقييم للحالة في كل بلد للتأكد من ماهية المحركات الرئيسية التي تؤثر سلبًا في الأمن الغذائي والتغذية للبلد المعين. وإن ذلك سيحدد أيًا من المسارات التحويلية الستة التالية ينبغي للبلدان اتباعه:

(أ) تحقيق التكامل بين السياسات في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام ضمن المناطق المتأثرة بالنزاعات، بشكل سياسات واستثمارات وتشريعات موجهة للتصدي للنزاعات باعتبار هذه الأخيرة العامل المحرك الرئيسي لحالة الأمن الغذائي والتغذية في البلاد.

(ب) تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ عبر مختلف النظم الزراعية والغذائية مع إيلاء اهتمام خاص لمجالات السياسات التي تركز على بناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية القصوى وتقلبات المناخ.

(ج) تعزيز قدرة الأشخاص الأكثر ضعفًا على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية، ويشتمل ذلك على سياسات موجهة للتصدي للآثار السلبية لحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي على الأمن الغذائي والتغذية.

(د) التدخل على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية من خلال تطبيق سياسات داخل النظام الزراعي والغذائي تجعل الأغذية المغذية ضمن النمط الغذائي الصحي أقل كلفةً.

(هـ) التصدي للفقير وأوجه انعدام المساواة الهيكلية، بما يضمن أن تكون التدخلات مراعية للفقراء وشاملة فتتمكن السياسات الأخرى من المساهمة على نحو أكبر في تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

(و) وتعزيز البيئات الغذائية وتغيير سلوك المستهلك من أجل الترويج لأنماط غذائية صحية ذات آثار إيجابية على صحة الإنسان والبيئة.

8- وتتأثر معظم البلدان سلبًا بعوامل محركة متعددة ذات تأثيرات مضاعفة على امتداد النظم الزراعية والغذائية وحتى خارجها، الأمر الذي يؤثر في النظم الأخرى (نظم الصحة أو البيئة أو الحماية الاجتماعية) مع ترتيب تبعات سلبية على الأمن الغذائي والتغذية. وفي الوقت عينه، يمكن للنظم الأخرى أن تكون أيضًا داعمةً لتحويل النظم الزراعية والغذائية. وبالتالي، بعد قيام البلدان بوضع تحليلاتها الخاصة بسياقها وتعيين أي من المسارات ينبغي اتباعه، سيكون من الأهمية بمكان لها أن تبحث في عقد عملية تشاورية بين مختلف أصحاب المصلحة، لبناء الاتساق بين العناصر المختلفة للحافظات. وهذا مبدأ رئيسي لوضع استجابة عابرة للقطاعات لمشكلة معقدة مثل تحويل النظم الزراعية والغذائية.

9- وبوسع المنظمة، بالتعاون مع شركائها في إصدار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، لا سيما الوكالتين الأخريين اللتين يوجد مقرهما في روما (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) أن تؤدي دورًا هامًا في دعم البلدان في سلوك المسارات التحويلية ووضع حافظات للسياسات والاستثمارات والتشريعات كفيلة ببناء القدرة على الصمود في وجه العوامل المحركة الرئيسية. وسيكون الجمع بين الخبرة الفنية والمعارف في النظم الزراعية والغذائية وبين السياسات الغذائية والزراعية بالغ الأهمية في دعم البلدان لتقييم العوامل المحركة وبناء حافظة من السياسات والبرامج الهادفة

والمتماسكة. وبوصفها وكالات للأمم المتحدة تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الآخرين في التنمية، فهي تتيح منصةً محايدةً بوسعها المساعدة في تعزيز الالتزام السياسي والمساءلة على المستوى القطري، فيما تحسّن القدرات وتحشد الموارد على جميع المستويات باتجاه تلك الجهود.